SAICM/ICCM.4/3

Distr.: General
23 July 2015

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
الدورة الرابعة
جنيف، ٢٨ أيلول/سبتمبر – ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥
البند ٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التقدم والتحديات على طريق تحقيق هدف عام ٢٠٢٠ المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية: المنجزات الإقليمية والقطاعية، نقاط القوة والتحديات في سياق العمل نحو أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات التابعة للنهج الاستراتيجي

التقرير الموجز بشأن التقدم في تنفيذ النهج الاستراتيجي للفترة ٢٠١١–٢٠١٣

مذكرة الأمانة

١ – تتشرف الأمانة بأن تعمم، لمعلومية المشاركين، تقريراً موجزاً بشأن التقدم في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية للفترة ٢٠١١–٢٠١٣ (انظر المرفق).

٢ – طبقاً للفقرة ٢٤ من الاستراتيجية الجامعة للسياسات، فإن المؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية يُجرى استعراضات دورية للنهج الاستراتيجي، تتمثل وظيفتان من وظائفه في هذا المجال هما "تلقى التقارير من جميع أصحاب المصلحة ذوى الصلة بشأن التقدم في تنفيذ النهج الاستراتيجي، وتعميم المعلومات حسبما يتناسب" و"تقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي من أجل استعراض التقدم في ضوء هدف ٢٠٢٠ واتخاذ القرارات الاستراتيجية، والبرمجة، وترتيب الأولويات وتحديث النهج حسبما تقتضى الضرورة".

الإجراء المقترح

٣ – قد يرغب المؤتمر، في القرار الذي سيوضع في ضوء البند ٥ (أ) من جدول الأعمال في أن:

(أ) يرحب بالتقرير المرحلي بالنسبة للفترة ٢٠١١–٢٠١٣ الذي وضعته الأمانة؛

* SAICM/ICCM.4/1.

(ب) أن يطلب من الأمانة أن تضع تقريراً ثالثاً بشأن التقدم للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، بما في ذلك تحليلاً لمؤشرات التقدم الـ ٢٠ بشأن جدول أعمال التنمية فيما بعد ٢٠١٥، وتقريراً رابعاً للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩؛

(ج) تشجيع أصحاب المصلحة بالبيانات التكميلية، مثل المنظمات المشاركة التابعة للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وأمانات الاتفاقيات ذات الصلة، للتنسيق مع أمانة النهج الاستراتيجي ولإتاحة البيانات ذات الصلة للأمانة كجزء من دورة إعداد التقارير التالية؛

(د) الإشارة إلى المؤشرات التي تحدد أى الاتجاهات في البيانات المجموعة، تُظهر تقدماً أقل من المتوقعَّ، وتناقش الطرق المحتملة لتشجيع الأنشطة الإضافية أثناء الفترة الواقعة بين الدورات؛

(هـ) الطَلَب إلى الأمانة أن تناقش أثناء الاجتماعات المختصة التي تُعقد فيما بين الدورات، نتائج العمل بشأن إعداد التقارير المرحلية في تنفيذ النهج الاستراتيجي، وذلك لزيادة الوعي وزيادة عدد أصحاب المصلحة المشاركين في أعمال إعداد التقارير في المستقبل.

المرفق

تقرير موجز بشأن التقدم في تنفيذ النهج الاستراتيجي للفترة ٢٠١١-٢٠١٣

أولاً- معلومات أساسية

١ - اشتُق هذا التقرير الموجز من التقرير الكامل الذي أعدته الأمانة بشأن التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي الذي عُرض على الفريق العامل المفتوح العضوية للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية أثناء اجتماعه الثاني (انظر SAICM/OEWG.2/INF/4)، والذي يشتمل على تحليل للتقدم الذي تحقق في تنفيذ النهج الاستراتيجي أثناء الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، ويمثل مجموعة أكثر اكتمالاً من المعلومات، والتي تشمل مقارنة كاملة مزودة بالبيانات من التقرير المرحلي السابق للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ الذي عُرِضَ على المؤتمر أثناء دورته الثالثة (انظر SAICM/ICCM.3/INF/6). ويشمل تحليلاً تفصيلياً للمجموعات المختلفة لأصحاب المصلحة والمناطق الجغرافية.

٢ - وقد تعاونت منظمة الصحة العالمية مع الأمانة في فرز وتصنيف البيانات الواردة من أصحاب المصلحة، وذلك كجزء من دورها في أمانة النهج الاستراتيجي.

٣ - وعُرضت التقارير التي قدمتها ٨٣ حكومة، و٥ منظمات حكومية دولية، ومنظمة غير حكومية تابعة للقطاع الخاص، و١٢ منظمة غير حكومية تابعة للمجتمع المدني، وقدمت ما مجموعة ١٠١ رد، وهى الردود التي تمثل أساس التحليل. ومن ناحية ردود الحكومات، فكان المعدل الكلي للردود هو ٤٣ بالمائة، ولكن مع وجود تفاوت إقليمي كبير، فقد أدى ذلك إلى التمثيل الزائد في عينات أوروبا الغربية ودول أخرى ووسط وشرق أوروبا، وإلى تمثيل ناقص للحكومات الأفريقية. وكان العدد المنخفض جداً، بصفة خاصة، للتقارير الواردة من المنطقة الأفريقية (١٠ من ٥٤ بلداً من البلدان التي قدمت الردود)، انخفاضاً يمثل مشكلة من حيث استخدام نتائج تلك المنطقة على أساس أنها تمثل عينة ذات مغزى.

٤ - وفي هذا الموجز، أُبلغت البيانات بصورة رئيسية بأسلوب تجميعي، ويمكن الاطلاع على قائمة مؤشرات التقدم في الإبلاغ في التذييل الثاني. وتُخفي الصورة العالمية عدداً من الاختلافات الإقليمية، كما أن الصورة الكلية تُظهر تقدماً انتقائياً بين المناطق، يرتبط في بعض الحالات بالتوزيع الجغرافي لمشروعات برنامج البداية السريعة، والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ومع ذلك، ونظراً لأن جميع المناطق تُظهر تقدماً مُعيناً، غالباً ما يكون في المناطق التي يكون التقدم العالمي فيها بطيئاً، ويرد ذكر نقاط القوة ومواطن الضعف الإقليمية تلك في الموجز، وقد يرغب أصحاب المصلحة في النظر بشأن آليات تُعظِّم من تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات بين جميع المناطق.

٥ - وقد عُقدت مقارنات بين البيانات الواردة من فترة الإبلاغ ٢٠١١-٢٠١٣ مع مجموعة "العناصر الأساسية" الأحد عشر عنصراً التي تم تحديدها في التوجه العام والتوجيهات العامة لتحقيق هدف ٢٠٢٠ المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية (SAICM/ICCM.4/6)، كما أنها تؤكد إلى حد كبير على أن العناصر المقترحة تشمل الأنشطة التي تُنفذ في الغالب الأعم، مثال تنفيذ الاتفاقيات الدولية والأُطر القانونية التي تتناول دورات حياة المواد الكيميائية، وترصد التأثيرات على الصحة والبيئية، وتُعزز النُظم المؤسسية فيما بين جميع الجهات الفاعلة ودوائر الصناعة.

ثانياً – لمحة عالمية

٦ – فبالنسبة لفترة الإبلاغ الثانية ٢٠١١–٢٠١٣، يبلغ المستوى العام للنشاط الذي أَبْلَغَ عنه جميع أصحاب الردود بحسب جميع المؤشرات ٠,٤٧، مما يُشير إلى أن نحو ٥٠ بالمائة من الأنشطة المتاحة هى أنشطة منتقاة، مقارنةً بمعدل ٠,٣٩ خلال فترة الإبلاغ الأولي ٢٠٠٩–٢٠١٠.[أ] وهذا يمثل متوسط زيادة تصل إلى نحو ١٠ بالمائة زيادة في عدد أصحاب الردود الذين ينتقون الأنشطة داخل إطار جميع أسئلة الاستبيان. وفي المعلومات التي تلي ذلك والمبينة عاليه، تمثل الزيادات التي تقل عن ١٠ بالمائة بالنسبة لمؤشر محدد أو سؤال محدد مستويات دون المتوسط للتقدم. ويُظهر الشكل الأول متوسط التقدم بين فترة الإبلاغ الأولى، وفترة الإبلاغ الثانية بحسب المنطقة، وبحسب هدف الاستراتيجية الجامعة للسياسات. وتبين الأنشطة التي أبلغ عنها أصحاب الردود إلى أن أعظم تقدم حدث في الهدفين ألف، المتعلق بالحد من المخاطر، وجيم المتعلق بالحوكمة، منذ فترة الإبلاغ الأولى، وهذان الهدفان هما نفس الهدفين اللذين أظهرا أعلى مستوى للنشاط المبلغ عنه أثناء فترة الإبلاغ الأولى ٢٠٠٩–٢٠١٠، مما يُشير إلى أن الجهود لا تزال تتركز على هذين الهدفين وتعزز وضعية الأولوية التي مُنحت لهما خلال فترة الإبلاغ الأولى.

٧ – ويُهيمن التحسن الملحوظ في نطاق الأنشطة المبلغ عنها من جانب أصحاب الردود من أوروبا الغربية ودول أخرى فيما بين فترتي الإبلاغ الأولى والثانية، على التحسن الكلي في المتوسطات العالمية المعززة بالأسانيد المرجعية في هذا التقرير. وتُبلغ أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أيضاً مستويات نشاط أعلى بصورة عامة أثناء فترة الإبلاغ الثانية مقارنة بفترة الإبلاغ الأولى، ولو على نطاق أقل من دول أوروبا الغربية ودول أخرى؛ بينما تُبلغ أفريقيا ومنطقة أسيا – المحيط الهادئ عن عدد من الأنشطة أقل مما أبلغت عنه أثناء فترة الإبلاغ الأولى. وهذه النتيجة، وبصفة خاصة في حالة المنطقة الأفريقية، يجب أن تُفسر في ضوء انخفاض معدل الردود وقد لا تمثل التقدم الفعلي في تلك المناطق. ومع ذلك، تُبلغ جميع المناطق مجالات قوة مُعينة يتم إبرازها في الأقسام التالية.

الشكل الأول

التقدم المُحرز منذ فترة الإبلاغ الأولى في ضوء الأهداف بحسب المنطقة

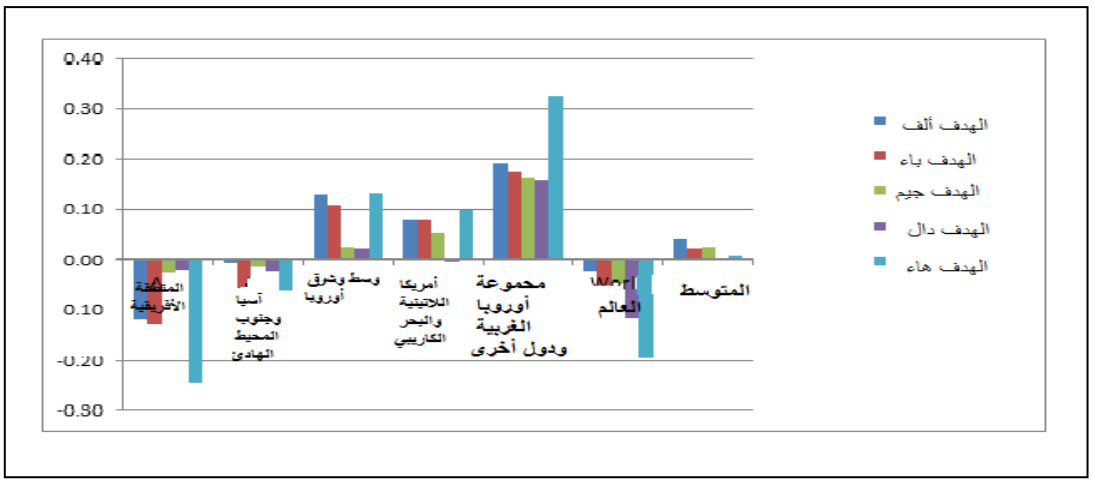

ملاحظة: العالم= البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والمنظمات العالمية؛ المتوسط = متوسط جميع المناطق والفئات العالمية لأصحاب الردود.

(أ) يتم التعبير عن عدد الأنشطة التي ينتقيها كل صاحب رد كنسبة مئوية من الأنشطة الإجمالية المتاحة في إطار كل سؤال: ومن ثم فإن النتيجة الصفرية تناظر عدم وجود أنشطة منتقاة من جانب أصحاب الردود، بينما الرقم النتيجة ١ تُناظر جميع أصحاب الردود الذين ينتقون جميع الأنشطة المتاحة في حدود كل سؤال.

٨ - عندما تتم مقارنة التقدم في ضوء الأهداف بين أصحاب الردود من فئات الدخل المختلفة، تظهر صورة مماثلة للتقدم المتفاوت، وتُظهر هذه الصورة الإبلاغ عن إحراز تقدم سلبي لدى أقل البلدان تقدماً والبلدان الأخرى ذات الدخل المنخفض (أى الإبلاغ بصورة كلية عن أنشطة أقل، مقارنة بفترة الإبلاغ الأولى) مع قيام البلدان في الشريحة الدنيا لبلدان الدخل المتوسط وفئات الدخل الأعلى عن إحراز تقدم.

٩ - ويبدو أن الفجوة بين البلدان ذات الفئات الإنمائية المختلفة، بصفة عامة، من حيث وضعية (لجنة المساعدة الإنمائية) آخذة في الاتساع بدلاً من أن تكون آخذة في الانكماش، مع وجود زيادات في مستويات الأنشطة التي تُبلِّغ عنها البلدان المتقدمة (غير التابعة للجنة المساعدة الإنمائية) وبلدان الشريحة العليا ذات الدخل المتوسط، أى على عكس الانخفاضات أو عدم حدوث تغير لدى أقل البلدان نمواً.

ثالثاً- التحليل بحسب هدف الاستراتيجية الجامعة للسياسات التابعة للنهج الاستراتيجي

ألف- الهدف ألف: الحد من المخاطر

١٠- يتكون الهدف ألف من الاستراتيجية الجامعة للسياسات من خمسة مؤشرات، أبلغ أصحاب المصلحة بالنسبة لها جميعاً عن مستويات عليا للنشاط أثناء فترة الإبلاغ الأولى مقارنة بالأهداف الأخرى. وهذا الاتجاه مستمر وآخذ في التسارع، مع تحقيق الهدف ألف أكثر تقدم بين فترتي الإبلاغ الأولى والثانية. وهذا الاتجاه من شأنه أن يزيد أيضاً من "النقاط العالية نسبياً" التى حققتها مؤشرات الهدف ألف في فترة الإبلاغ الثانية.

١١- ويتعلق أكبر تحسُن منذ أول تقرير مرحلي عبر المؤشرات الـ ٢٠ للإبلاغ عن التقدم بإدارة النفايات الخطرة (المؤشر ٣)، التي تشمل كلاً من التشريع والإدارة لمجاري نفايات سائلة محددة. وهذا التحسن قد تم توكيدة بفضل التقدم الذي لوحظ في المؤشر ٢٠ ذى الصلة بشأن منع الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة (انظر أيضاً الهدف هاء).

١٢- إن بعضاً من أكثر الأنشطة الفردية التي يُبلغَّ عنها في الغالب الأعم تكون أنشطة منتقاه بواسطة أصحاب الردود طوال الاستبيان الخاص بالتقرير المرحلي، وهذه الأنشطة الفردية مُدرجة أسفل المؤشر ٢، مع إبلاغ نحو ٩٠ بالمائة من جميع أصحاب الردود عن وجود آليات إبلاغ للتعامل مع الملوثات العضوية الثابتة، وفئات المواد الكيميائية الداخلة في مبيدات الآفات، و٨٢ بالمائة عن الرصد البيئي للمواد الكيميائية بموجب المؤشر ٤. ويبين تواتر التقارير بشأن مراقبة الحوادث الكيميائية المقدمة إلى النهج الاستراتيجي في إطار استقصاء التقارير المرحلية (٦٥ بالمائة في التقرير المرحلي الثاني) بعض الاختلاف عن رصد النُظم الدولية للصحة "لمراقبة الحوادث الكيميائية"، وهو الرصد الذي استحوذ على عددٍ أقل من الردود الإيجابية، وبخاصة بالنسبة للأمريكتين ومنطقة شرق البحر المتوسط. وعلى كل حال، فإن الردود الإيجابية المنخفضة على نظم الصحة الدولية قد اعتبرتها منظمة الصحة العالمية تمثل إبلاغاً ناقصاً من جانب أصحاب الردود على الاستقصاء نظراً إلى أن هناك ١٩٦ دولة أطرافاً في نظم الصحة الدولية، ومن ثم فقد تم استنتاج أن التحسينات يمكن أن تحدث في الاتصال بين الوزارات لدى البلدان (SAICM/OEWG.2/8).

١٣- ويوجز الجدول الوارد أدناه التقدم الذي يتم الإبلاغ عنه بموجب مؤشرات التقارير المرحلية بالنسبة للهدف ألف من حيث علاقته بالعناصر الأساسية التي تم تحديدها في التوجه العام والتوجيهات العامة. وعلى الرغم من وجود بعض التماسك في المؤشرات، فقد يرغب أصحاب المصلحة في مواصلة بحث تلك المؤشرات بغرض تحسين تغطيتها للعناصر الأساسية بالنسبة للإبلاغ في المستقبل. وتُقدَم المزيد من التفاصيل المتعلقة

بالتقدم في ضوء العناصر الأساسية ذات الصلة بالهدف ألف في الأرقام النظيرة داخل الجدول التالي (الشكل ثانياً (أ)-(ج))

العنصر الأساسي للتوجه العام والتوجيهات العامة	*المؤشرات/الأسئلة ذات الصلة بالتقدم (الهدف باء)*	*التقدم فيما بين دوريتي الإبلاغ الأولى والثانية (بما في ذلك قصص النجاح الإقليمية)*
أولاً: الأُطر القانونية التي تتناول دورة حياة المواد الكيميائية والنفايات	تمت معالجتها جزئياً (بالنسبة للنفايات) بواسطة المؤشر ٣ المعني بالتشريعات أو التراخيص، والذي يغطي: (أ) مراحل دورة إدارة النفايات الخطرة (ب) مجارى النفايات الخطرة السائلة	(أ) ٥-١٨ بالمائة زيادة في المراحل المختلفة (ب) ٥-١٩ بالمائة زيادة في مجارى النفايات السائلة المختلفة (انظر الشكل ثانياً (أ))
ثامناً: تقييم مخاطر المواد الكيميائية وتقليل المخاطر باستخدام أفضل الممارسات	المؤشر ١ بشأن استخدام الأدوات والتوجيهات المؤشر ٥ بشأن تقييم المخاطر المستند إلى العلم	المؤشر ١: أبلغت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عن مضاعفة استخدام بوابة البحث عن المواد الكيميائية على الانترنت، والخطوط التوجيهية الاختبارية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أثناء فترة الإبلاغ الثانية المؤشر ٥: أبلغت أوروبا الوسطى والشرقية عن مضاعفة التقييم العلمي للمواد الصناعية أثناء فترة الإبلاغ الثانية مقارنة بفترة الإبلاغ الأولي
عاشراً: رصد وتقييم تأثيرات المواد الكيميائية على الصحة وعلى البيئة	المؤشر ٤ الصحة والرصد البيئي (انظر أيضاً الهدف باء)	الرصد البيئي: ٨٢ بالمائة من جميع أصحاب الردود يمثلون زيادة قدرها ٥ بالمائة حوادث المواد الكيميائية: زيادة عامة قدرها ١١ بالمائة تشمل زيادة قدرها ٢٠ بالمائة لدى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

الشكل الثاني

زيادة في النسبة المئوية لأصحاب المصلحة الذين ينتقون خيارات في إطار مؤشرات الهدف ألف (فترة الإبلاغ الثانية مقابل فترة الإبلاغ الأولى)

(أ) التقدم في استخدام تشريعات و/أو تصاريح النفايات الخطرة – مراحل دورة إدارة النفايات ومجارى النفايات السائلة (المؤشر ٣، العنصر الأساسي الأول)

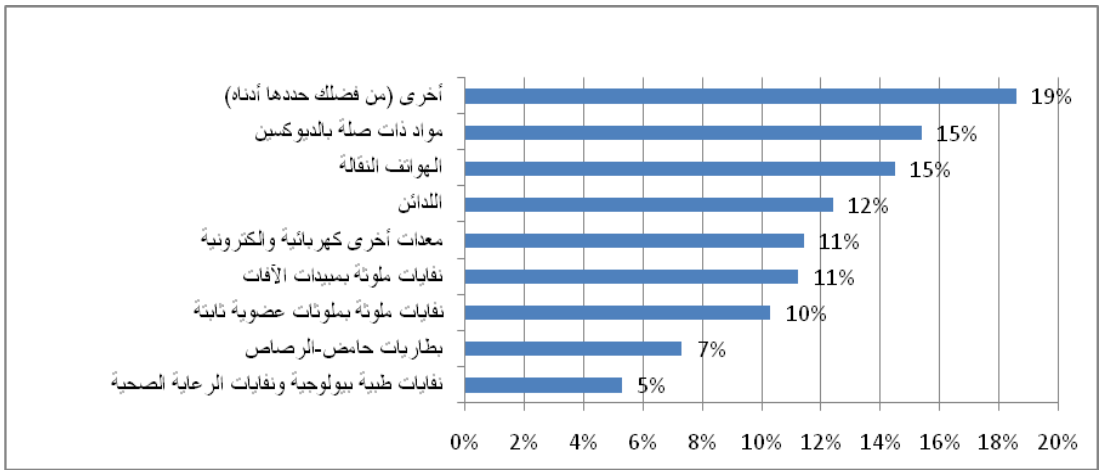

(ب) التقدم في استخدام الأدوات (المؤشر ١، العنصر الأساسي الثامن)

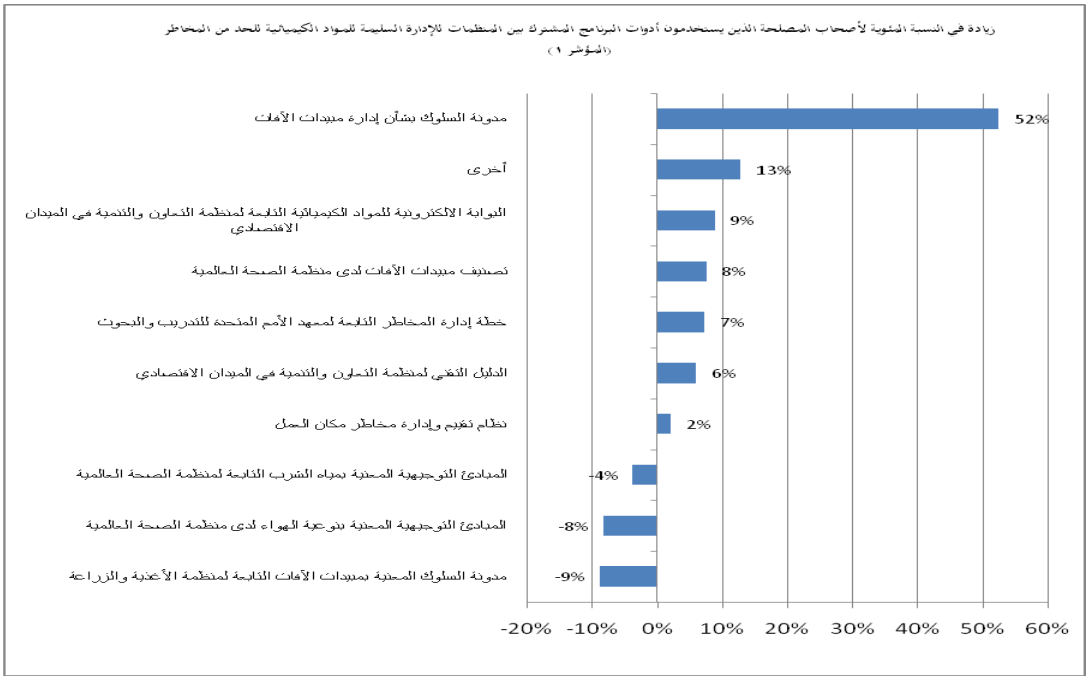

(ج) التقدم المحرز في الرصد البيئي والصحة (المؤشر ٤، العنصر الأساسي العاشر)

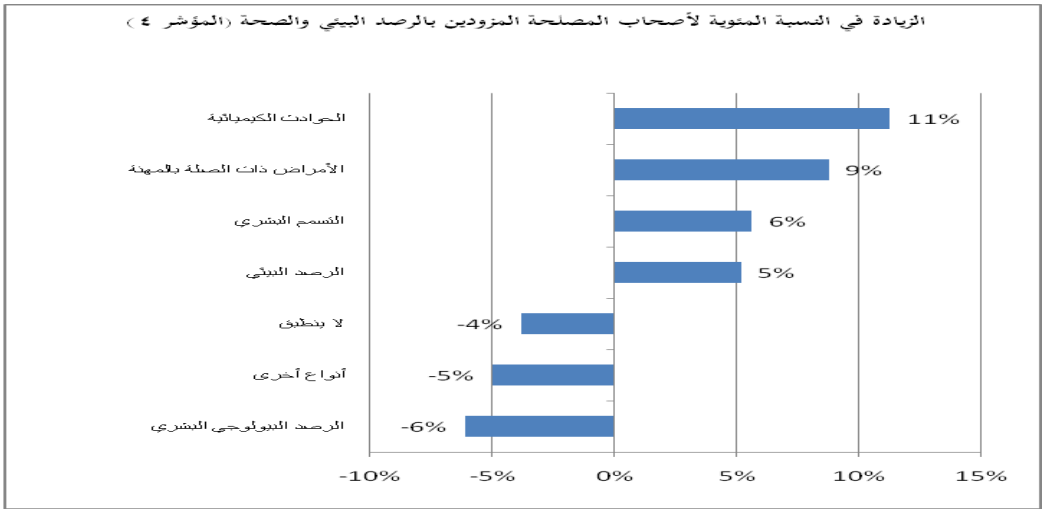

باء – الهدف باء: المعارف والمعلومات

١٤- على الرغم من التقدم الشامل والأقل على مستوى جميع المؤشرات في إطار الهدف باء مقارنة بالهدف ألف، تتوافر دلائل على حدوث تقدم لا بأس به بحسب المؤشر، وبخاصة في إطار المؤشر ٦ والمسألة الفرعية بشأن تنفيذ النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، الذي شهد زيادة قدرها ٢٢ بالمائة في أنشطة الإبلاغ من جانب أصحاب المصلحة لتطبيق النظام المنسق عالمياً على مبيدات الآفات. وهذا يؤيد الأولوية الممنوحة للنظام المنسق عالمياً من بين العناصر الأساسية، وهو يرتبط في حالة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالدعم القوي من جانب برنامج البداية السريعة.

١٥- لوحظت أيضاً زيادات فوق المتوسطة في الردود الإيجابية من جانب أصحاب المصلحة منذ فترة الإبلاغ الأولي في إطار المؤشر ٧ بشأن أنشطة زيادة الوعي لدى المجموعات المعرضة: والمؤشر ٩ بشأن توفير المعلومات إلى أصحاب المصلحة، وذلك من خلال المواقع الشبكية على الانترنت. وقد أبلغ أصحاب الردود من المجتمع المدني عن توجيه الاتصالات، بصفة خاصة، إلى ٦٥ بالمائة إلى المجموعات المعرضة المحددة زيادة عما تقدمه الحكومات النظيرة، الأمر الذي يسلط الضوء على أهمية الدور المتعدد القطاعات والمتعدد أصحاب المصلحة الذي يضطلع به النهج الاستراتيجي.

العنصر الأساسي للتوجه العام والتوجيهات العامة	*المؤشرات/الأسئلة ذات الصلة بالتقدم (الهدف باء)*	*التقدم فيما بين دورتي الإبلاغ الأولى والثانية (بما في ذلك قصص النجاح الإقليمية)*
خامساً: التجميع ونظم التقاسم الشفافة للبيانات والمعلومات ذات الصلة فيما بين جميع أصحاب المصلحة باستخدام نهج دورة الحياة، مثال ذلك تنفيذ النظام المنسق عالمياً	المؤشر ٧ بشأن مواد زيادة الوعي للمجموعات المعرضة المؤشر ٩ بشأن توفير المعلومات لأصحاب المصلحة عن طريق المواقع الشبكية على الانترنت	المؤشر٧: الزيادة في أعداد المجموعات المعرضة التي يستهدفها متوسط أصحاب الردود، من ٢,٥ مجموعة في فترة الإبلاغ الأولى إلى أكثر من ٣ مجموعات في فترة الإبلاغ الثانية زيادة قدرها ١٥ بالمائة من أصحاب الردود الذين يستهدفون الجمهور العام والأطفال والنساء، والمتقدمين في السن، وذلك مع ملاحظة انخفاض طفيف بين العمال

العنصر الأساسي للتوجه العام والتوجيهات العامة	*المؤشرات/الأسئلة ذات الصلة بالتقدم (الهدف باء)*	*التقدم فيما بين دورتي الإبلاغ الأولى والثانية (بما في ذلك قصص النجاح الإقليمية)*
لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها		المهاجرين المؤشر ٧: نسبة ٤٨ بالمائة من أصحاب المصلحة وبصورة رئيسية من البلدان في الشريحة العليا للدخل المتوسط يبلغون عن توفير المعلومات من جانب القطاع الصحي المؤشر ٩: زيادة في عدد الموضوعات التي يتم تناولها على المواقع الشبكية على الانترنت من ٤ إلى ٤,٨ من الموضوعات العشرة المتوفرة
	المؤشر ٦، السؤال ٢-٣ بشأن التواؤم مع النظام المنسق عالمياً (بحسب الأنواع الكيميائية)	تتراوح الزيادة بنسبة مئوية للأنواع الكيميائية المختلفة بين ١٢ و٢٢ بالمائة: مع الإبلاغ عن أكبر قدر من التقدم في مبيدات الآفات (انظر الشكل ثالثاً (أ)) تم الإبلاغ عن أكبر قدر من التقدم في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الردود (زيادة بنسبة ٣٠ بالمائة في أصحاب الردود في فترة الإبلاغ الثانية مقارنة بفترة الإبلاغ الأولي)، وهذا يناظر استثمار لا بأس به في برنامج البداية السريعة في هذه المنطقة (٥ من بين ١٢ مشروعاً تابعاً للنظام المنسق عالمياً لدى معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث على النطاق العالمي في جولات من ٩ إلى ١٢ والتي تغطي فترة الإبلاغ الثانية)
عاشراً: رصد وتقييم تأثيرات المواد الكيميائية على الصحة والبيئة	المؤشر ٨ بشأن البحوث	المؤشر ٨: لم يحدث تقدم بصفة عامة، وحدث زيادة طفيفة في البدائل (٣٩ بالمائة أثناء الفترة الثانية للإبلاغ بعد أن كانت ٣٢ بالمائة في فترة الإبلاغ الأولى)، مع حدوث انخفاض نظير في البحوث المتعلقة بالإنتاج الأنظف (الشكل الثالث (ج))

الشكل الثالث

الزيادة في النسبة المئوية لأصحاب المصلحة الذين ينتقون الخيارات في إطار مؤشرات الهدف باء (فترة الإبلاغ الثانية مقابل فترة الإبلاغ الأولى)

(أ) الزيادة في تنفيذ النظام العالمي المنسق لأنواع كيميائية مختلفة (العنصر الأساسي الخامس (المؤشر ٦))

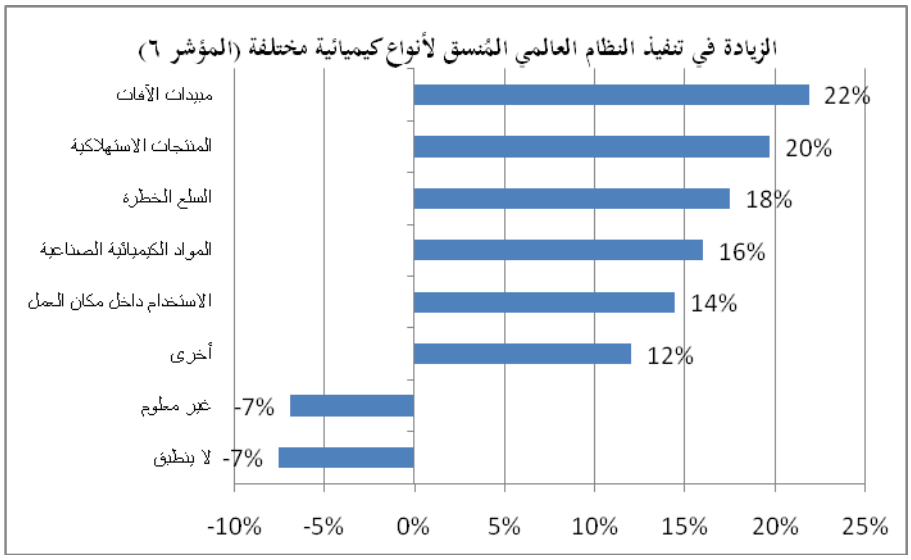

(ب) الزيادة في توفير المعلومات للمجموعات المعرضة (إلى اليسار) وعن طريق المواقع الشبكية على الانترنت (إلى اليمين) (العنصر الأساسي الخامس، المؤشران ٧ و٩)

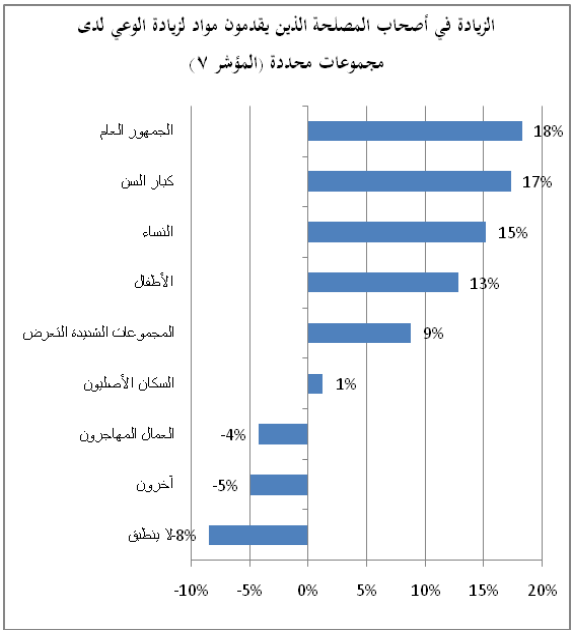

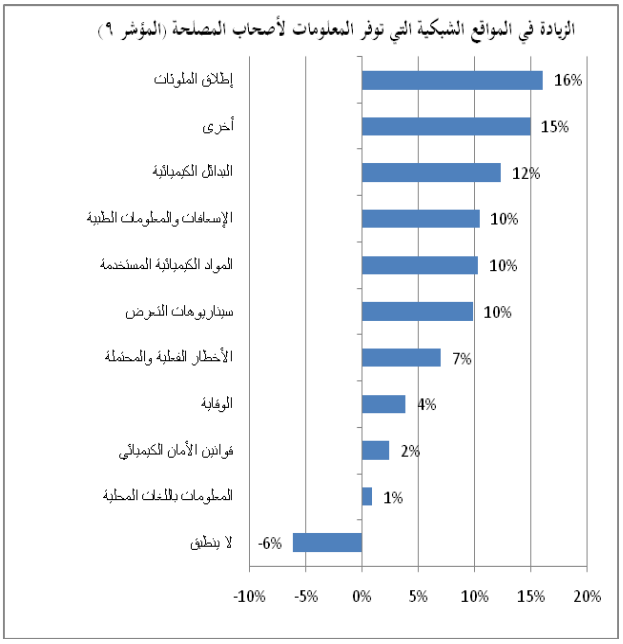

(ج) أصحاب المصلحة الذين لديهم برامج بحثية (العنصر الأساسي العاشر، المؤشر ٨)

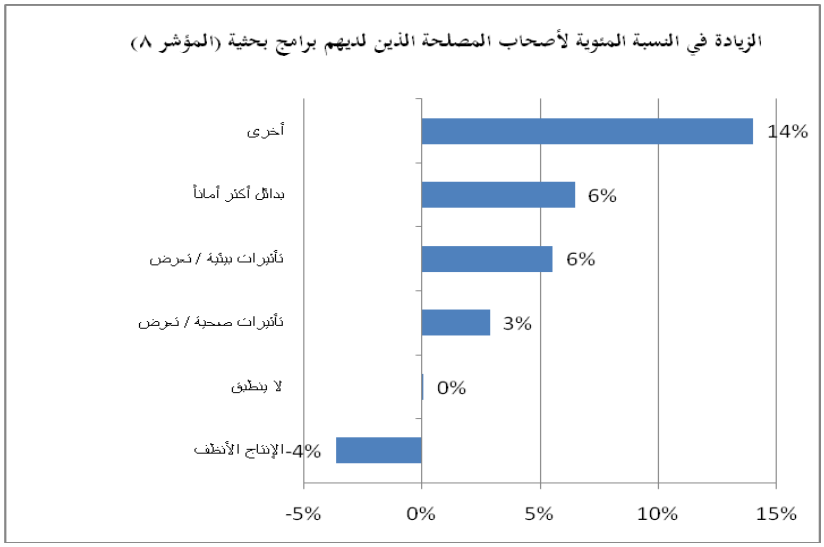

جيم – الهدف جيم: الحَوْكمة

١٦- اجتذب المؤشر ١٢ بشأن تنفيذ الأولويات الدولية الكيميائية (الاتفاقيات والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف) تقارير بشأن النشاط المكثف أثناء فترة الإبلاغ الأولى، وأبلغ أكثر من ٨٥ بالمائة من أصحاب المصلحة عن وجود آليات، وذلك أثناء فترة الإبلاغ الثانية لتنفيذ بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، كما اجتذب هذا المؤشر أعلى نسبة من أى نشاط محدد في الاستبيان (انظر أيضاً الهدف ألف، المؤشر ٢ بشأن التحكم في النفايات العضوية الثابتة والمواد المستنفدة لطبقة الأوزون). ولا تزال النسبة التي تنتقي آليات لتنفيذ اتفاقيات المنظمة البحرية الدولية ومنظمة العمل الدولية أكثر انخفاضاً بدرجة ملموسة عن المجموعة النوعية للمواد الكيميائية والنفايات، ومع ذلك، فإن اتفاقيات هذه الجهات واللجنة الاقتصادية لأوروبا تُظهر تقدماً أكبر منذ فترة الإبلاغ الأولى، وهو التقدم الذي تدفعه إلى حد كبير الزيادات في الردود الإيجابية من دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

١٧- تم الإبلاغ عن الالتزام بالنهج الاستراتيجي من جانب نسبة لا بأس بها من أصحاب المصلحة أثناء فترة الإبلاغ الأولى، ولكن يلاحظ حدوث انخفاض ضئيل في ذلك في فترة الإبلاغ الثانية. وقد يرجع ذلك إلى أسباب من بينها الطبيعة غير التراكمية لبعض الخيارات (مثال خطة تنفيذ النهج الاستراتيجي، وهو الذي ربما يحدث مرة واحدة فقط أو يتم تحديثه بصورة غير متواترة)، وكذلك عدم انطباق ذلك على بعض البلدان (مثال ذلك أن بعض البلدان قد لا يكون لديها ترتيبات مؤسسية محددة خاصة بالنهج الاستراتيجي، ولكنها تغطي قضايا في أُطر أُخرى قائمة). وقد أبلغ أصحاب الردود من منطقة أفريقيا عن وجود لجان أكثر تنوعاً لأصحاب المصلحة، لديها وزارات أكثر تنوعاً ومُمثلة أكثر من أى منطقة أخرى.

العنصر الأساسي للتوجه العام والتوجيهات العامة	*المؤشرات /الأسئلة بشأن التقدم ذي الصلة (الهدف جيم)*	*التقدم فيما بين فترة الإبلاغ الأولى وفترة الإبلاغ الثانية (بما في ذلك قصص النجاح الإقليمية)*
ثالثاً: تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات، والاتفاقات المتعلقة بالصحة والعمل ذات الصلة الأخرى	المؤشر ١٢ بشأن تنفيذ الأولويات المتفق عليها دولياً	تقدم ضئيل من قاعدة مرتفعة (أكثر من ٨٠ بالمائة) في تنفيذ اتفاقية بازل، واتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد

العنصر الأساسي للتوجه العام والتوجيهات العامة	*المؤشرات /الأسئلة بشأن التقدم ذي الصلة (الهدف جيم)*	*التقدم فيما بين فترة الإبلاغ الأولى وفترة الإبلاغ الثانية (بما في ذلك قصص النجاح الإقليمية)*
وكذلك الآليات الطوعية		كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم وبروتوكول مونتريال زيادة مقدارها ٦-١١ بالمائة في تنفيذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية؛ و٧-١٦ بالمائة زيادة في اتفاقيات المنظمة البحرية الدولية؛ و١٢-٢٠ بالمائة زيادة لاتفاقيات اللجنة الاقتصادية لأوروبا (الشكل رابعاً (أ))
رابعاً: أُطر مؤسسية قوية وآليات تنسيق فيما بين أصحاب المصلحة ذوى الصلة	المؤشر ١٠ بشأن الالتزام بالنهج الاستراتيجي المؤشر ١١ بشأن إشراك أصحاب المصلحة في آليات التنسيق	المؤشر ١٠: انخفاض بمقدار ١٢ بالمائة لدى أصحاب المصلحة داخل لجنة لتنسيق تنفيذ النهج الاستراتيجي. المؤشر ١١: زيادة قدرها ١٥-١٦ بالمائة

الشكل الرابع

الزيادة في نسبة أصحاب المصلحة الذين ينتقون خيارات في إطار مؤشرات الهدف جيم (فترة الإبلاغ الثانية مقابل فترة الإبلاغ الأولى):

(أ) زيادة الردود في آليات لتنفيذ الاتفاقيات (العنصر الأساسي الثالث، المؤشر ١٢)

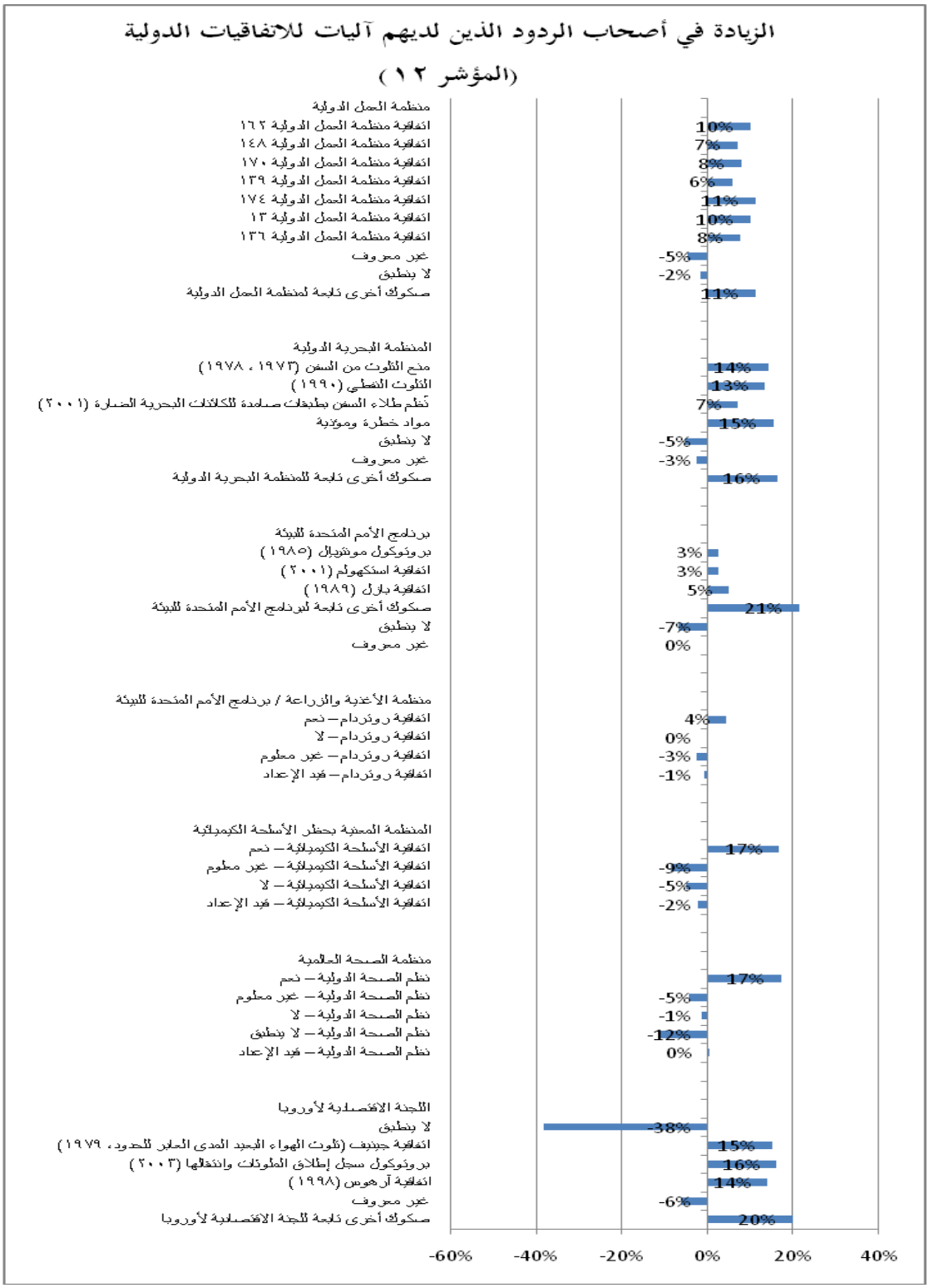

(ب) **الزيادة في الالتزامات بالنهج الاستراتيجي (العنصر الأساسي الرابع، المؤشر ١٠)**

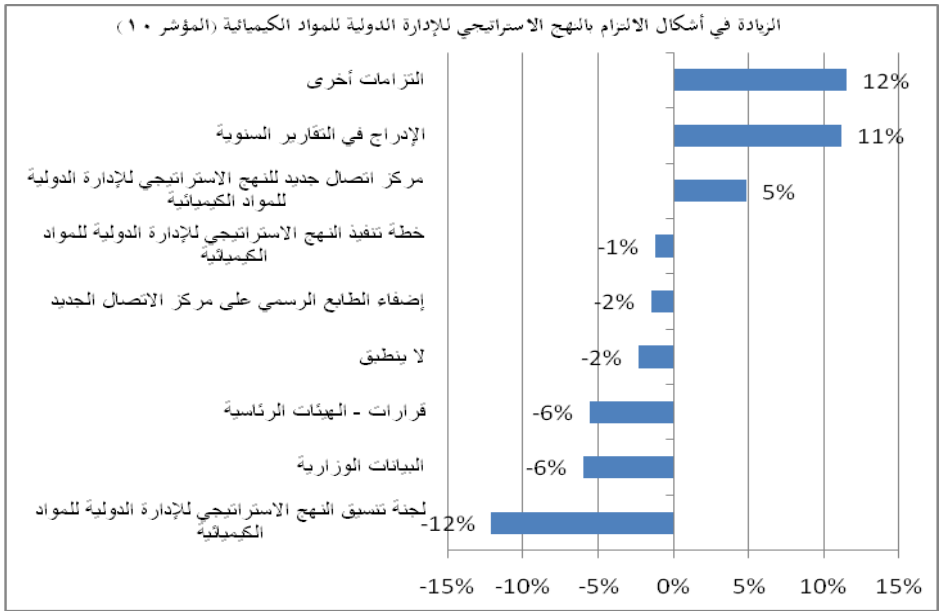

(ج) **الزيادة في القطاعات المشاركة في آليات التنسيق (العنصر الأساسي الرابع، المؤشر ١١)**

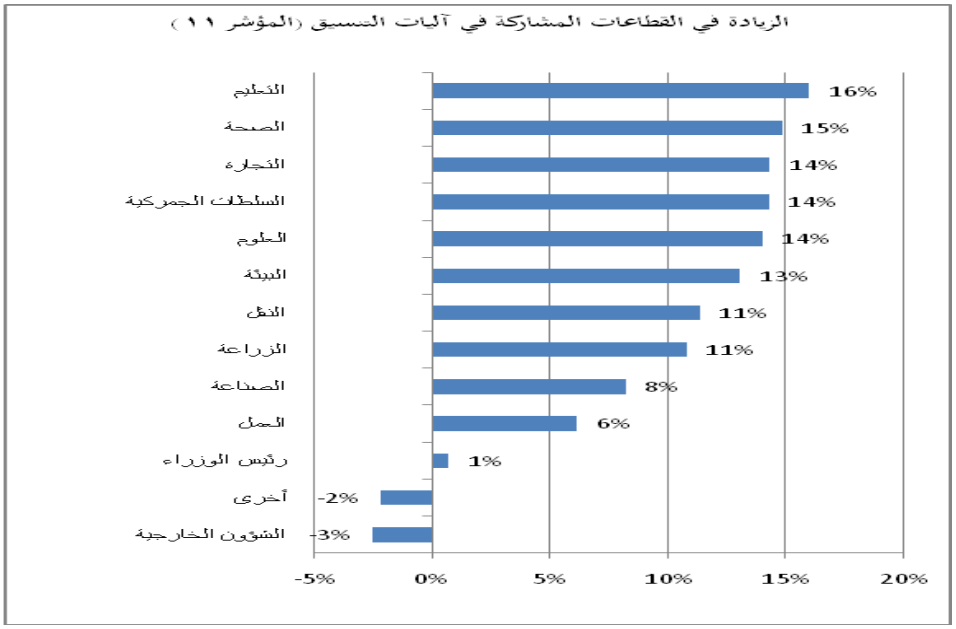

دال – الهدف دال: بناء القدرات والتعاون التقني

١٨- من بين الأهداف الخمسة للاستراتيجية الجامعة للسياسات، شهد الهدف دال أقل قدر من التقدم منذ فترة الإبلاغ الأولى. وقد يرجع ذلك إلى أسباب من بينها مصاعب تفسير الردود على الأسئلة التي لا تنطبق بوتيرة واحدة على جميع أصحاب الردود، حيث أن المساعدة التقنية والمالية تُقَدَم (بصورة عامة) من جانب البلدان المانحة إلى البلدان المتلقية، وكل فئة تُعطِي رداً مختلفة على الأسئلة التي يطرحها الاستقصاء.

١٩- ومع ذلك، أُبلغ عن مستويات دون المتوسط للتقدم الشامل بالنسبة للمؤشرات الداخلة في إطار هذا الهدف، بما في ذلك إدراج المواد الكيميائية في الخطط الإنمائية الوطنية. ومن بين المشروعات الـ ١٢ التابعة لبرنامج البداية السريعة بشأن إدماج المواد الكيميائية في خطط وعمليات التنمية، كان نصفها لدى أقل البلدان تقدماً وبلدان أخرى ذات دخل منخفض، وكان النصف الآخر لدى بلدان الدخل المتوسط. وكانت هناك زيادة بحوالي ١٠ بالمائة في عدد بلدان الدخل المتوسط التي أبلغت عن أن برامج المساعدة الإنمائية لديها اشتملت على المواد الكيميائية، حتى نسبة تقرب من ٨٠ بالمائة ونسبة ٦٠ بالمائة لدى البلدان في الشريحة الأدنى للدخل المتوسط والبلدان في الشريحة الأعلى للدخل المتوسط على التوالي.

٢٠- تحقق تقدم ضئيل نسبياً في الوصول إلى مصادر التمويل التابعة لبرنامج البداية السريعة، مع عدم حدوث زيادة صافية في عدد المصادر المختلفة للتمويل التي اختارها أصحاب الردود. ونظراً للعدد الضئيل للغاية لأصحاب الردود الذين أبلغوا عن الحصول على تمويل من القطاع الخاص أثناء فترة الإبلاغ الأولى، فإن الزيادة المتواضعة (١٠ بالمائة) في فترة الإبلاغ الثانية تمثل مضاعفة العدد الإجمالي الذي تحركه بصورة رئيسية دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وأبلغت أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عن الحصول على قدر أكبر كثيراً من مصادر التمويل غير التابعة لبرنامج البداية السريعة، مع إبلاغ نصف أصحاب الردود من هذه المنطقة عن حصولهم على التمويل من أربعة أو خمسة مصادر مقابل الثلث فقط من أصحاب الردود الذين يفعلون ذلك على المستوى العالمي.

٢١- ومن ناحية أخرى لوحظ تحقيق تقدم أكبر في توفير الموارد المالية والتقنية في إطار المؤشر ١٣ مع إبلاغ ٥٧ بالمائة من البلدان المؤهلة للمساعدة الإنمائية الرسمية، ووفقاً للقائمة التي تديرها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، عن تقديم مساعدة مالية ثنائية مقابل ٣٤ بالمائة لفترة الإبلاغ الأولى. وقد أُبلغ عن زيادة مماثلة أيضاً في تقديم المساعدة التقنية، من ٥٧ بالمائة من البلدان المؤهلة لجنة المساعدة الإنمائية الرسمية أثناء فترة الإبلاغ الأولى إلى ٨٠ بالمائة أثناء فترة الإبلاغ الثانية، وقد تدعم ذلك بزيادة قدرها ١٦ بالمائة في عدد أصحاب الردود الذين أبلغوا عن تعاون إقليمي في مجال بناء القدرات في إطار المؤشر ١٥.

٢٢- إن العنصر الأساسي العاشر، الذي يشتمل على تعزيز مؤسسي لمراكز مكافحة السموم لا يمثله مباشرة مؤشر خاص بالتقدم، فمع ذلك، فإن بيانات منظمة الصحة العالمية بشأن مراكز مكافحة السموم تكشف عن أن الكثير من البلدان لا تزال تفتقر إلى القدرات الأساسية المتعلقة بالمواد الكيميائية في إطار نظم الصحة الدولية. كما أن درجة توافر القدرات الضرورية تتفاوت فيما بين المناطق التابعة لمنظمة الصحة العالمية، مع حصول المنطقة الأفريقية على متوسط لا يزيد عن ٢٩ بالمائة من القدرات اللازمة للمواد الكيميائية، مقارنة بـ ٧٤ بالمائة في المنطقة الأوروبية. أما المناطق الأربع الأخرى فلديها نحو ٥٠ بالمائة من القدرات الضرورية.[ب]

(ب) انظر SAICM OEWG.2/8، الفقرة ٢٨.

وتحتفظ منظمة الصحة العالمية أيضاً بدليل عالمي لمراكز مكافحة السموم، يبين أن الكثير من البلدان، بما فيها معظم البلدان الأفريقية لا تزال تفتقر إلى وسائل الحصول على خدمة معلومات بشأن السموم.

٢٣- إن التعزيز المؤسسي لمراكز السموم ازدادت أهمية حيث انخفض عدد مراكز السموم (٣٤٠ مركزاً للسموم في فترة الإبلاغ الأولى مقابل ٢٧٤ أثناء فترة الإبلاغ الثانية) أما البلدان التي لديها مراكز للسموم أثناء فترة الإبلاغ الثانية (٤٦ بالمائة أثناء فترة الإبلاغ الأولى، مقابل ٤٤ بالمائة أثناء فترة الإبلاغ الثانية)[ج] وقد اعتمدت مكاتب منظمة الصحة العالمية التي تقوم بجمع مثل هذه البيانات نهجاً نظمياً مؤخراً، بحيث تخضع عملية جمع البيانات للتحسن المستمر.

العنصر الأساسي للتوجه العام والتوجيهات العامة	*المؤشرات /الأسئلة بشأن التقدم ذي الصلة (الهدف دال)*	*التقدم فيما بين فترة الإبلاغ الأولى وفترة الإبلاغ الثانية (بما في ذلك قصص النجاح الإقليمية)*
سادساً: مشاركة الصناعة ومسؤوليتها عبر دورة الحياة، بما في ذلك تكلفة سياسات الاسترداد والنظم، وإدراج إدارة المواد الكيميائية السليمة في السياسات والممارسات المؤسسية	المؤشر ١١ بشأن إشراك أصحاب المصلحة في لجان التنسيق المؤشر ١٨ سؤال بشأن الحصول على التمويل من القطاع الخاص	المؤشر ١١: ١٥ بالمائة زيادة في لجان التنسيق لأصحاب المصلحة التي يوجد بها ممثلون للصناعة (وصلت على ٧٢ بالمائة). وقد أبلغت نسبة ٩٠ بالمائة من أصحاب الردود لدى الحكومات الأفريقية عن إشراك الصناعة المؤشر ١٨: زيادة قدرها ١٠ بالمائة في عدد أصحاب الردود الذين يحصلون على التمويل من القطاع الخاص- أي ضعف المعدل في فترة الإبلاغ الأولى، وهى الزيادة التي تحركها في المقام الأول دول أوروبا الغربية ودول أخرى ومنطقتا وسط وشرق أوروبا
سابعاً: إدراج الإدارة السلمية للمواد الكيميائية والنفايات في قطاع الصحة الوطنية والعمل والقطاع الاجتماعي، والبيئية، وعمليات الميزنة الاقتصادية والخطط الإنمائية	المؤشر ١٦ بشأن الخطط الإنمائية الوطنية	٨ بالمائة زيادة منذ فترة الإبلاغ الأولى في عدد أصحاب الردود من غير المانحين بما في ذلك المواد الكيميائية في خططهم الوطنية الإنمائية (حيث بلغت ٥٣ بالمائة)
تاسعاً: تعزيز القدرات على التعامل مع حوادث المواد الكيميائية بما في ذلك التعزيز المؤسسي لمراكز السموم	لا يغطيها أى مؤشر من مؤشرات التقدم، ومع ذلك، تكشف بيانات منظمة الصحة العالمية التي ترد في الفقرتين ١٦ و١٧، والشكل ٥ عن أن الكثير من البلدان لا تزال تفتقر إلى القدرات الأساسية فيما يتعلق بالمواد الكيميائية من حيث نظم الصحة الدولية	

(ج) أُخذت البيانات لفترة الإبلاغ الثانية من ٢٠١٢ وقد تم وضعها عن طريق الاتصال مع المكاتب الإقليمية والقطرية ورابطات مراكز السموم وعمليات المسح لدى مراكز محددة. ومع ذلك فقد يكون من غير الممكن أن تكون جميع مراكز السموم قد تم تحديدها أو الإبلاغ عنها في هذه العملية.

الشكل الخامس

الزيادة في النسبة المئوية لأصحاب المصلحة الذين ينتقون الخيارات بموجب مؤشرات الهدف دال

(فترة الإبلاغ الثانية مقابل فترة الإبلاغ الأولى)

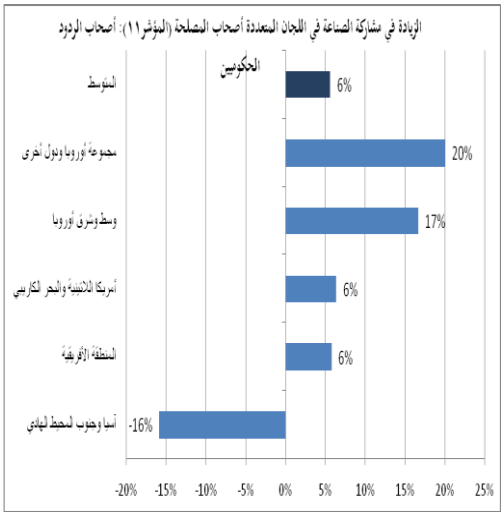

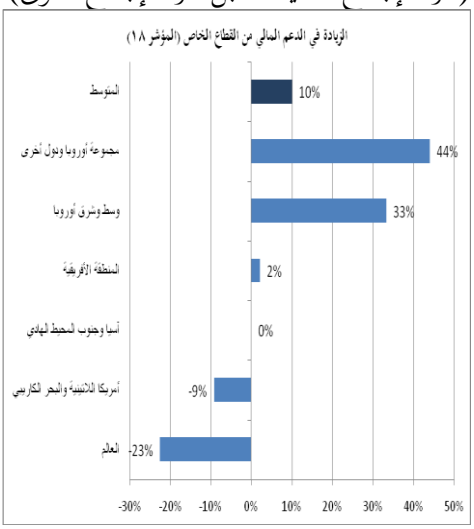

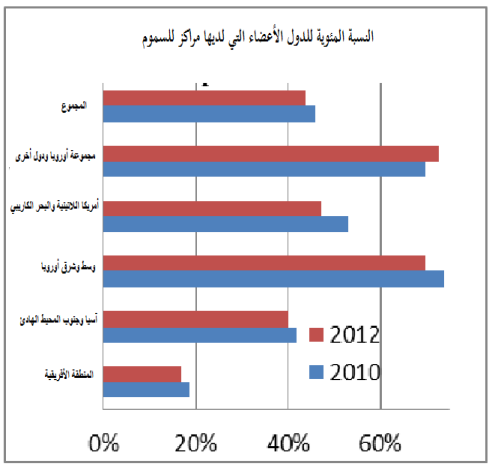

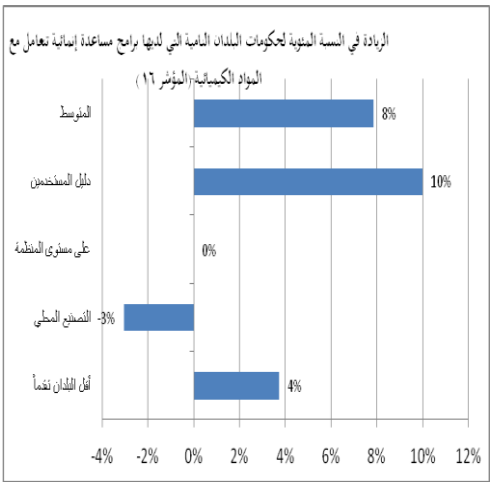

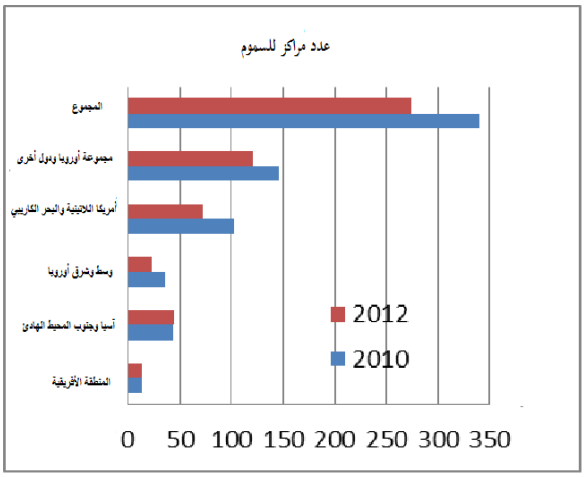

٥- الهدف هاء: الاتجار الدولي غير المشروع

٢٤- تأكيداً للنتائج المستقاة من المؤشر ٣ بشأن إدارة النفايات الخطرة، حدث تقدم وصل إلى ٢٠ بالمائة منذ فترة الإبلاغ الأولى بالنسبة للمؤشر ٢٠ ذى الصلة بشأن منع الاتجار غير المشروع في النفايات الخطرة، وبخاصة في رصد الاتجار الدولي غير المشروع في النفايات الخطرة (انظر الشكل ٦).

٢٥- حقق وسط وشرق أوروبا أيضاً تقدماً ملحوظاً في تبادل المعلومات مع البلدان الأخرى بشأن نقل النفايات الخطرة عبر الحدود من ثلث أصحاب الردود داخل المنطقة إلى النصف.

العنصر الأساسي للتوجه العام والتوجيهات العامة	*المؤشرات /الأسئلة بشأن التقدم ذي الصلة (الهدف هاء)*	*التقدم فيما بين فترة الإبلاغ الأولى وفترة الإبلاغ الثانية (بما في ذلك قصص النجاح الإقليمية)*
أولاً: الأُطر القانونية التي تعالج دورة حياة المواد الكيميائية والنفايات	المؤشر ٢٠: سؤال بشأن التشريعات الوطنية التي تنفِذْ المادة ٩ من اتفاقية بازل المتعلقة بالاتجار غير المشروع *(انظر أيضاً الهدف ألف، المؤشر ٣، بشأن النفايات الخطرة)*	المؤشر٢٠: أبلغ أكثر من ٧٠ بالمائة من أصحاب الردود عن وجود هذا التشريع لديهم، بما يمثل زيادة طفيفة عما كان في فترة الإبلاغ الأولى
ثانياً: آليات الإنفاذ والامتثال ذات الصلة	المؤشران ١٩ و٢٠ بشأن آليات منع الاتجار غير المشروع/ وخيارات بشأن تنفيذ التشريعات الوطنية التي تمنع الاتجار غير المشروع في النفايات الخطرة، والتعاون والاتفاقات القانونية مع بلدان الجوار	المؤشر ١٩: زيادة قدرها ٢٠ بالمائة في عدد أصحاب الردود الذين يبلغون عن "تنفيذ التشريعات التي تمنع الاتجار غير المشروع" المؤشر ٢٠ (النفايات الخطرة): ارتفع عدد أصحاب الردود الذين أبلغوا عن قيامهم برصد الاتجار غير المشروع في النفايات بما يزيد على ٣٥ بالمائة في منطقتي أسيا- المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من ٢٠ بالمائة في فترة الإبلاغ الأولى إلى ٥٦ و٦٠ بالمائة في فترة الإبلاغ الثانية على التوالي.

الشكل السادس

الزيادة في النسبة المئوية لأصحاب المصلحة الذين ينتقون الخيارات بموجب مؤشرات الهدف هاء

(فترة الإبلاغ الثانية مقابل فترة الإبلاغ الأولى)

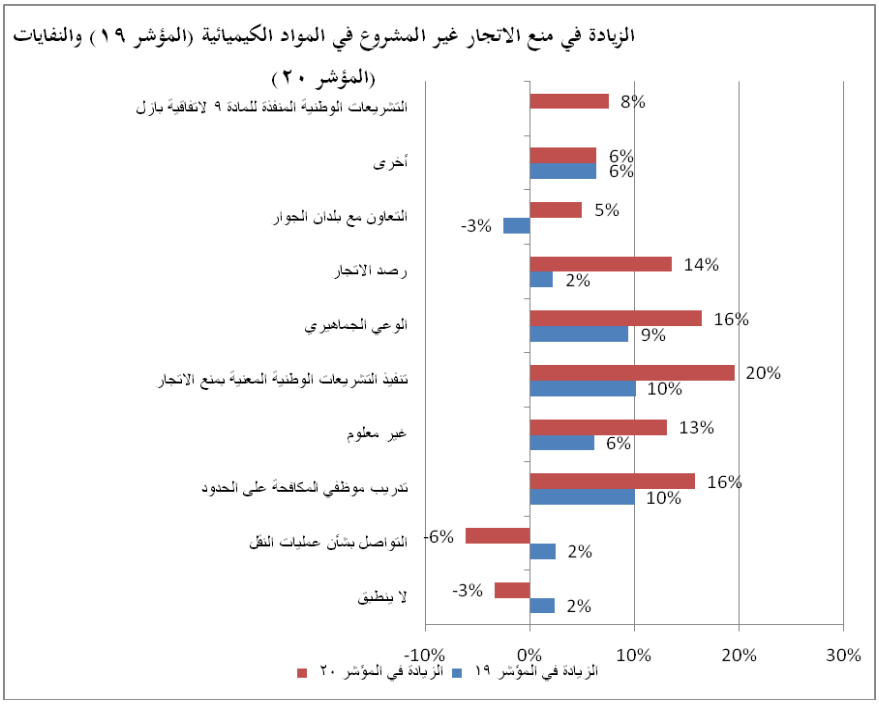

رابعاً- الاستنتاجات

٢٦- يبين الموجز أن بالإمكان الربط بين معظم المؤشرات وبين العناصر الأساسية المحددة في التوجه العام والتوجيهات العامة نحو تحقيق هدف ٢٠٢٠ المتمثل في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وعلى الرغم من وجود بعض التماسك في هذه العلاقة، فقد يرغب أصحاب المصلحة في مواصلة فحص المؤشرات بهدف تحسين مجال تغطيتها للعناصر الأساسية للإبلاغ في المستقبل.

٢٧- قد تكون المؤشرات القائمة على النشاط، وكذلك الأسئلة، خاضعة وقابلة لتنوع الردود، الأمر الذي قد يرتبط جزئياً بطبيعة المؤشرات، لكونها تقوم على التقييم الذاتي. وقد يرغب أصحاب المصلحة في محاولة وتَكْمِيَة مثل هذا التفاوت (مثلاً عن طريق فريق يركز على المستخدم) ويبحث طرق تقليل هذا التفاوت، ويمكن عمل ذلك عن طريق تقديم توجيهات محددة الأسئلة، أو اقتراح استمارات يسجل فيها أصحاب الردود الأدلة المؤيدة للردود ثم استخدامها في التقارير المستقبلية.

٢٨- وتبين النتائج أن المناطق المختلفة والتجمعات الاقتصادية قد اعتمدت نُهجاً مختلفة للوفاء بهدف ٢٠٢٠. ذلك أن عملية جمع البيانات الأساسية والدلائل (مثلاً بشأن التسمم أو نفقات إدارة المواد الكيميائية) هي خطوة أساسية نحو تنسيق الإدارة الوطنية للمواد الكيميائية.

٢٩- إن إدراج أهداف إدارة المواد الكيميائية في الكثير من أهداف التنمية المستدامة، بدلاً من جعله هدفاً قائماً بذاته، يحتمل أيضاً أن يتطلب براهين تقوم على النتائج الكمية وعلى جميع البيانات في المستقبل.

٣٠- وعلى الرغم من إيلاء اهتمام لا بأس به للتعامل مع الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، فإن الموجز يدلل على أن الأمر يحتاج إلى قدر أكبر بكثير من النشاطات لأجل تحقيق هدف ٢٠٢٠. كما يدلل أيضاً على أن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات فيما بعد ٢٠٢٠ لازمة للتعامل مع التحديات المتزايدة في جميع القطاعات المتضررة.

التذييل الأول

قائمة بأصحاب المصلحة الذين يقدمون معلومات بشأن الإبلاغ

١ – أكملت الحكومات الـ ٧٨ التالية الاستبيان على الخط مباشرة وهى الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، آيسلندا، بالاو، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بنما، بوروندي، بولندا، بيرو، بيلاروس، تايلند، جامايكا، الجزائر، جزر سليمان، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سلوفينيا، السنغال، السودان، سورينام، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، غامبيا، غواتيمالا، الفلبين، فنلندا، فيتنام، قبرص، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لاتفيا، ليتوانيا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مصر، المكسيك، ملديف، موريشيوس، موناكو، النرويج، النيجر، نيجيريا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، وقد استكملت الحكومات العشرة التالية جزئياً الاستبيان على الخط مباشرة: وهذه البلدان هى النمسا، البحرين، تشاد، غانا، ليبيريا، مدغشقر، ملاوى، جُزر مارشال، قطر، الجمهورية العربية السورية.

٢ – أما المنظمات الحكومية الدولية الـ ١١ التالية بما فيها ستة منظمات مشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، فقد استكملت الاستمارات بصورة كاملة: الهيئة الأوروبية، والنظام المركزي للتكامل الأمريكي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومنظمة الصحة العالمية.

٣– أما المنظمات غير الحكومية الـ ١٩ التالية، بما فيها ٦ منظمات تابعة للقطاع الخاص، فقد استكملت الاستمارات بالكامل: المرأة الأرمينية من أجل الصحة والبيئة الصحية، الاتحادات العمالية المرتبطة – كونجرس النقابات العمالية في الفلبين، رابطة التوعية البيئية وحماية الطيور في المغرب، شبكة التنمية المستدامة، المنظمة الدولية لحياة المحصول، معهد الاستشفاء ليوم واحد من أجل التنمية وإعادة التأهيل، السفراء البيئيون، جراوند ورك Groundwork، الرعاية الصحية بدون إلحاق ضرر، المجلس الدولي لرابطات المواد الكيميائية، المجلس الدولي بشأن استخراج المعادن والفلزات، الجمعية الدولية للأطباء من أجل البيئة، الاتحاد الدولي لنقابات العمال، والمنظمة الإقليمية لأفريقيا التابعة للاتحاد الدولي لنقابات العمال، New Brunswick Partners in Agriculture، المنظمة الدولية للمعارف المهنية، شبكة التدابير المعنية بمبيدات الآفات، جمعية السمية البيئية والكيمياء، ورابطة مُصنعِي المواد الكيميائية في تركيا، أما المنظمات غير الحكومية الـ ٦ التالية فقد استكملت الاستمارات استكمالاً جزئياً، وقدمت جزءاً أو أكثر وهى: مركز الصحة المهنية والبيئية، جامعة كيب تاون، ومركز البحوث والتوعية من أجل التنمية، ومركز البيئة والتنمية المستدامة، الرابطة العالمية للبيئة والتراث، الاتحاد الدولي لعلم السموم، لرابطة الأوروبية المتوسطية للتنمية المستدامة.

التذييل الثاني

قائمة المؤشرات لإعداد التقارير (للإبلاغ) بشأن التقدم المُحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي والعناصر الأساسية ذات الصلة بالتوجه العامة والتوجيهات العامة

تم الاتفاق على المؤشرات الـ ٢٠ من جانب مؤتمر الإدارة الدولية للمواد الكيميائية أثناء دورته الثانية، المنعقدة في ٢٠٠٩ (SAICM/ICCM.2/15، المرفق الثالث)

هدف النهج الاستراتيجي	*مؤشر التقدم*	*العنصر الأساسي*
ألف– الحد من المخاطر	١- عدد البلدان (والمنظمات) التي تُنفذ أدوات متفق عليها لإدارة المواد الكيميائية	ثامناً: تقييم المخاطر واستخدام أفضل الممارسات
	٢- عدد البلدان (والمنظمات) المزودة بآليات للتعامل مع الفئات الرئيسية للمواد الكيميائية	
	٣- عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها ترتيبات خاصة بإدارة النفايات الخطرة	أولاً: الأُطر القانونية
	٤- عدد البلدان (والمنظمات) المنخرطة في الأنشطة التي تسفر عن بيانات رصد بشأن مواد منتقاة ذات أولوية متعلقة بصحة الإنسان والبيئة	عاشراً: رصد الآثار على الصحة والبيئة
	٥- عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها آليات قائمة لترتيب أولويات الحد من المخاطر	
باء– المعارف والمعلومات	٦- عدد البلدان (والمنظمات) التي تقدم المعلومات طبقاً للمعايير الدولية المنسقة	خامساً: النظام العالمي المنسق
	٧- عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها استراتيجيات محددة قائمة لإبلاغ المعلومات بشأن المخاطر المرتبطة بالمواد الكيميائية التي تتعرض لها المجموعات المعرضة	خامساً: تقاسم البيانات والمعلومات
	٨- عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها برامج بحث	عاشراً: رصد الآثار على الصحة والبيئة
	٩- عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها مواقع شبكية على الانترنت تقدم المعلومات إلى أصحاب المصلحة	خامساً: تقاسم البيانات والمعلومات
جيم– الحوكمة	١٠- عدد البلدان (والمنظمات) التي ألزمت نفسها تنفيذ النهج الاستراتيجي	رابعاً: الأُطر المؤسسية والتنسيق
	١١- عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها آلية تنسيق متعددة أصحاب المصلحة	رابعاً: الأُطر المؤسسية والتنسيق سادساً: مشاركة الصناعة
	١٢- عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها آليات لتنفيذ الأولويات الدولية للمواد الكيميائية	ثالثاً: تنفيذ الاتفاقيات الدولية

هدف النهج الاستراتيجي	*مؤشر التقدم*	*العنصر الأساسي*
دال- بناء القدرات والتعاون التقني	١٣- عدد البلدان (والمنظمات) التي تقدم موارد (مالية وعينية) للمساعدة في بناء القدرات والتعاون التقني مع البلدان الأخرى	
	١٤- عدد البلدان (والمنظمات) التي حددت ورتبت أولويات احتياجات بناء القدرات لديها من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية	
	١٥- عدد البلدان (والمنظمات) المنخرطة في التعاون الإقليمي بشأن القضايا ذات الصلة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية	
	١٦- عدد البلدان حيث توجد برامج المساعدة الإنمائية التي تشمل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية	سابعاً: عمليات الميزنة الوطنية
	١٧- عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها مشروعات يدعمها الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة التابع للنهج الاستراتيجي	
	١٨- عدد البلدان (والمنظمات) التي لديها مشروعات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية مدعومة من مصادر تمويل أخرى غير التمويل من برنامج البداية السريعة	سادساً: مشاركة الصناعة
هاء- الاتجار الدولي غير المشروع	١٩- عدد البلدان التي لديها آليات لمنع الاتجار غير المشروع في المواد الكيميائية السمية، والخطرة والمقيدة بشدة كلٍ على حدة	أولاً: الأُطر القانونية ثانياً: الإنفاذ والامتثال
	٢٠- عدد البلدان التي لديها آليات لمنع الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة	أولاً: الأُطر القانونية ثانياً: الإنفاذ والامتثال